الأمم المتحدة
S/2009/588*



Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق)، محيلا بها التقرير السادس والثلاثين بشأن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي – مون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

161109 161109 09-59704 (A)



المرفق

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام، المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدِّم إليكم طيه التقرير السادس والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو أن تتفضلوا بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو ثاني تقرير أقدِّمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ويسرني أن أقدِّم المزيد من المعلومات إذا طلبتم أنتم أو أي عضو في المجلس معلومات فوق ما هو مقدّم في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

الضميمة

التقرير السادس والثلاثون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

١ أيار/مايو – ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وخلال الأشهر الستة الماضية، لم تحرز البوسنة والهرسك سوى قدر قليل من التقدم في تنفيذ خطة الإصلاح. ويشار بصورة خاصة إلى ما يجري من هجمات ضد مؤسسات الدولة وصلاحياتها وقوانينها، من جانب حكومة جمهورية صربسكا بصورة رئيسية، علاوة على التحديات المتواصلة لسلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وقد كان للخطاب القومي المعارض لاتفاق دايتون والذي يتحدى سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري دوره أيضا، بعد انهيار الجهود التي بذلها في وقت سابق ثلاثة من الزعماء السياسيين للبدء في عملية للحوار ولإيجاد حل وسط.

ونتيجة لذلك، لم يتحقق سوى تقدم محدود للغاية نحو استيفاء الشروط المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال بين مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأولويات والشروط اللازم توافرها للتقدم على صعيد جدول الأعمال الأوروبي الأطلسي. ونرحب بالمناقشات السياسية الرفيعة المستوى (عملية بوتمير) التي بدأها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فهي تمثل فرصة استثنائية ينبغي لقادة البلد أن يستفيدوا منها للتقدم به إلى الأمام. ولم تحقق هذه المناقشات أي نتائج ملموسة خلال الفترة التي يشملها التقرير لكنها ما زالت جارية وهي تحظى بدعمي الكامل.

وقد كان التقدم المحرز محدودا بصفة عامة. بيد أنه مع الاستثناء الذي جاء متأخرا والذي تمثّل في القوانين المتعلقة برفع القيود عن تأشيرات السفر، حيث تسارعت خطى النشاط التشريعي بعد الصيف (مع ضرورة إحراز بعض التقدم، لا سيما على صعيد القانون الجنائي للبوسنة والهرسك)، والذي ترافق مع إصدار جوازات السفر الأولى التي تستخدم نظام الاستدلال الأحيائي، انتعشت الآمال بأن البوسنة والهرسك لن تتأخر كثيرا عن جاراتها في الحصول على الموافقة للانضمام إلى ”قائمة شنغن البيضاء“.

وتواصل البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (القوة الأوروبية) مساهمتها في إيجاد بيئة تتسم بالسلامة والأمن في البلد. وتعد القوة الأوروبية عاملا مطمئنا رئيسيا بالنسبة للبوسنة والهرسك في وقت لا يزال فيه الوضع السياسي هشا ومتوترا. لذا ينبغي تمديد ولاية القوة الأوروبية. وقد أوصيت الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا بتمديد الولاية.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الثاني الذي أقدِّمه إلى الأمين العام منذ تسلمي وظيفة الممثل السامي في البوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس (إضافة إلى منصبي كممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك). وعملا بالممارسات السابقة، يقدّم هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في التقارير السابقة، واستعراضا للتطورات الحاصلة خلال الفترة التي يشملها التقرير، كما يتضمن تقييمي لتنفيذ الولاية في أكثر المجالات أهمية، وبخاصة الشروط التي يجب على سلطات البوسنة والهرسك استيفاؤها كي يتسنى الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وقد ركزتُ جهودي على تسهيل التقدم في هذه المجالات، إضافة إلى الاضطلاع بمسؤوليتي الرئيسية المتمثلة في تطبيق اتفاق دايتون للسلام. ومن المؤسف أن جهودي خصص قدر كبير منها لمعالجة التطورات السلبية، ومنها عدة هجمات تعرّضت لها مؤسسات الدولة في سياق الخطاب العدواني.

٢ – ومن المنتظر أن يشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر استمرار المفاوضات السياسية الرفيعة المستوى مع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك التي بدأها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر. وقد قدمتُ وموظفيّ الدعم الكامل لهذه المبادرة باعتبارها وسيلة لتسهيل وتسريع الإصلاحات الأساسية المتعلقة بالمنظور الأوروبي الأطلسي للبلد وبعمل المؤسسات، علاوة على الشروط التي تم تحديدها لإغلاق مكتب الممثل السامي.

٣ – ويشكِّل النجاح في انتخاب البوسنة والهرسك لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠–٢٠١٢ علامة بارزة في السياسية الخارجية للبلد واعترافا هاما بما تحقق من تقدم في البوسنة والهرسك. بيد أن العضوية في مجلس الأمن ستشكل أيضا تحديا كبيرا للسلطات المعنية في البوسنة والهرسك.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

البيئة السياسية العامة

٤ – تواصلت الأنشطة المعادية لاتفاق دايتون (خاصة ما يتعلق بالمرفقات ٢ و ٤ و ٩ و ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك) خلال الفترة التي يشملها التقرير، في سياق الخطاب الذي يذكي نيران الشقاق. ومما يبعث على القلق بصورة خاصة أن السلطات في جمهورية صربسكا تتحدى سيادة البوسنة والهرسك والنظام الدستوري فيها، بالإضافة إلى سلطة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام والممثل السامي. وقد اتخذت حكومة جمهورية صربسكا وجمعيتها الوطنية إجراءات زادت من التهديد الذي تتعرض له

صلاحيات الدولة وما حققته من تقدم على صعيد عدد من الشروط المتعلقة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورفع القيود عن تأشيرات السفر. ومما يثير القلق كذلك انعدام الثقة والحوار السياسي الهادف بين زعماء الأحزاب.

٥ - وقد أدى عدم التقدم في تنفيذ الإصلاحات والمناخ السياسي الصعب السائد إلى إصدار المفوضية الأوروبية لتقرير مرحلي تغلب عليه السلبية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وخلُصت المفوضية إلى أن التقدم المحرز ”كان محدودا للغاية“ فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الأساسية اللازمة لمزيد من التقارب مع الاتحاد الأوروبي. وخلص التقرير المرحلي أيضا إلى أنه لن يكون في وسع الاتحاد الأوروبي النظر في طلب عضوية البوسنة والهرسك قبل إقفال مكتب الممثل السامي.

٦ - ولا يزال عمل الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك وإنتاجيتها متأثرْين بالمناخ السياسي السلبي والعلاقات السياسية المتوترة والمأزق المستمر الذي يواجهه مجلس الوزراء. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية المرتبطة بعمل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في أن الأحزاب السياسية تؤيد مشروع قانون في مجلس الوزراء لكنها تعود لتعارض المشروع نفسه في أحد مجلسي البرلمان أو كليهما. وهو ما حدث بالنسبة لعدد من القوانين المتعلقة برفع القيود عن تأشيرات السفر، كما فشلت قوانين الشراكة الأوروبية بسبب معارضة جمهورية صربسكا لها. وبصورة عامة فإن أداء مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك كان ضعيفا بسبب تغليب جدولي أعمال الإثنيات والكيانات على مساعي الحكومة لاستيفاء شروط الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وبرزت القوانين المتعلقة برفع القيود عن تأشيرات السفر كاستثناء (مؤخرا) حيث تم تحقيق تقدم في هذا الميدان في أواخر الفترة التي يشملها التقرير.

٧ - وبدأت الفترة التي يشملها التقرير بإعلان رئيس وزراء جمهورية صربسكا في ٧ أيار/مايو بأن على الجنود الصرب الذين يؤدون خدمتهم في صفوف المجموعة الصغيرة التابعة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، والذين كانوا يشاركون في تدريب على التصدي للكوارث في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي، أن يعودوا إلى وطنهم. وبما أن رئيس وزراء جمهورية صربسكا ليس جزءا من الهيكل التسلسلي القيادي للقوات المسلحة في البوسنة والهرسك، ولا يجوز له أن يتدخل في صلاحيات مسندة إلى الدولة حصرا، فإن الدعوة تمثل عملا مضادا لاتفاق دايتون وأثارت بالتالي استنكارا عاما. وقد أدان مكتب الممثل السامي هذا الحادث، وحذا حذوه عدد من الأعضاء في مجلس تنفيذ السلام.

٨ - وزادت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا من حدة التوتر في ١٤ أيار/مايو عندما اعتمدت استنتاجات تشكك في الأساس الدستوري وفي مشروعية صلاحيات الدولة التي تعتبرها حكومة جمهورية صربسكا وجمعيتها الوطنية ''منقولة'' من جمهورية صربسكا إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، بما في ذلك بعض المسؤوليات التي نقلتها الكيانات إلى الدولة رسميا وفقا لما يمليه الدستور. وشككت النتائج المذكورة أيضا في مشروعية السياسات التي ينتهجها المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وفي قراراته ووجوده. وصوّتت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على رفع دعاوى أمام المحاكم المحلية والدولية تشكك في دستورية عمليات النقل هذه وتضع الموافقة على ميزانية الدولة المقبلة رهينة للتحليل الذي ستجريه لأداء مؤسسات الدولة على أساس الصلاحيات المزعومة التي تم نقلها. وتزعم جمهورية صربسكا أن ٣ فقط من الصلاحيات ''المنقولة'' البالغ عددها ٦٨ صلاحية لم ''تسرق'' أو يستولى عليها أو تسلّم تحت ستار ادعاءات كاذبة، وأن هذا الأمر يتم عادة كنتيجة لتدخل مزعوم من جانب الممثل السامي.

٩ - وضمت القائمة التي قدمتها جمهورية صربسكا للصلاحيات ''المنقولة'' المتنازع بشأنها عددا من المسؤوليات التي وردت صراحة ومنذ البداية في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وتبعا لذلك في الدستور، باعتبارها جزءا من الصلاحيات الموكلة إلى البوسنة والهرسك (بما فيها مسائل تتعلق بالهجرة واللجوء، وتصدير الأسلحة واستيرادها، وإنفاذ القانون الجنائي على المستوى الدولي ومستوى الكيانات). وكانت بعض المسائل الواردة في قائمة جمهورية صربسكا قد عرضت من قبل على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي قررت أن التشريعات على مستوى الدولة التي تشمل هذه المسائل تتماشى وتوزيع الصلاحيات الذي ينص عليه الدستور.

١٠ - وقد كتبت في ٢٥ أيار/مايو إلى رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا طالبا إليه أن تصوت الجمعية على إلغاء الاستنتاجات المتعلقة بنقل الصلاحيات الدستورية قبل موعد أقصاه ١١ حزيران/يونيه، لمنع دخولها حيز النفاذ. وأشرت في رسالتي إلى أن الاستنتاجات تهدد توزيع المسؤوليات بين الدولة والكيانات المنشأة بموجب دستور دايتون وما تبعه من قرارات صادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وأشرت أيضا إلى أن هذه الاستنتاجات خاطئة وأنها بالتالي غير مقبولة. غير أن الاستنتاجات نشرت في ١٥ حزيران/يونيه ودخلت حيز النفاذ في اليوم التالي. ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا، كان الخيار الوحيد المتاح لي هو إصدار قرار بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ألغيت فيه الاستنتاجات المزعومة التي توصلت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

١١ - وفي ١٩ و٢٠ أيار/مايو، قام نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جوزيف بايدن والممثل السامي للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا بزيارة إلى البوسنة والهرسك. وألقى نائب الرئيس كلمة أمام الجمعية البرلمانية أعرب فيها عن قلقه حيال الوضع السياسي المتردّي، وقال إنه ”لمدة ثلاث سنوات شهدنا تزايدا حادا وخطيرا في الخطاب القومي الرامي إلى التلاعب بمخاوف الشعب وإثارة الغضب والحقد“. وأشار إلى أن مؤسسات الدولة المشترط وجودها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي تتعرض ”لتحد صريح ويجري تقويضها عن عمد“ وأن الإصلاحات ”التي دفعت بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى فتح بابيهما لمواطني هذا البلد“ يجري التراجع عنها. وأشار نائب الرئيس أيضا إلى أن مكتب الممثل السامي يحظى ”بالدعم الكامل“ من الولايات المتحدة وأن واشنطن لن توافق على إغلاق مكتب الممثل السامي قبل تحقيق جميع الأهداف والشروط التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

١٢ - وتواصلت الصعوبات في اتحاد البوسنة والهرسك. فقد عمد سليمان تيهيتش فور إعادة انتخابه رئيسا لحزب العمل الديمقراطي في ٢٦ أيار/مايو، إبان المؤتمر الخامس للحزب، إلى ضمان استقالة رئيس وزراء الاتحاد نيدزاد برانكوفيتش الذي يواجه تهما جنائية بإساءة استخدام منصبه في أواخر التسعينات. وتقلد وزير مالية الاتحاد جيغوسلاف بيفاندا معظم مسؤوليات رئيس الوزراء في الوقت الذي احتدم فيه النقاش بشأن بديل لبرانكوفيتش. وواجهت حكومة الاتحاد تحديا خطيرا بشأن قانون ”التدخل“ المقترح واللازم لإعادة التوازن إلى ميزانيتها لعام ٢٠٠٩ ولاستيفاء الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لكي تتمكن من الحصول على حصتها من الترتيبات الاحتياطية الثلاثية السنوات التي تم التفاوض عليها في ٥ أيار/مايو، والتي تبلغ قيمتها ١,٢ بليون يورو. وتكاثرت الإضرابات عن العمل وعن الطعام، وإقفال الطرق والحدود، والتهديدات بمظاهرات من جانب النقابيين والمحاربين القدماء والمزارعين، حتى يوم ١٨ حزيران/يونيه الذي تظاهر فيه قرابة ٧ ٠٠٠ من المحاربين القدماء وضحايا الحرب الأهلية والمقعدِين إقعاداً غير ناجم عن الحرب أمام مبنى الحكومة الاتحادية في سارايفو. وتراجعت الحكومة المؤقتة عن موقفها ووعد الوزير بيفاندا بإلغاء التخفيض المزمع للاستحقاقات بنسبة ١٠ في المائة.

١٣ - وأكد مجلس نواب الاتحاد تعيين المرشح البديل لحزب العمل الديمقراطي، مصطفى موجيزينوفيتش، رئيسا للوزراء في ٢٥ حزيران/يونيه. وهو يحاول منذ ذلك الوقت موالاة الوفاء بالتزامات الكيان أمام صندوق النقد الدولي، لكنه واجه أيضا مظاهرات وعددا من المنازعات مع الوزراء الكرواتيين المحبطين بسبب عدم فوزهم بالتصويت في جلسات

الحكومة. وباختصار فإن الحكومة الاتحادية لا تزال تعاني من الفُرقة والضعف، وكثيرا ما يعاني أداؤها من الخلل.

١٤ - شهدت حكومة الاتحاد، التي تعاني من متاعب مالية تؤخر مدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية وتواجه اضطرابات اجتماعية بسبب الاقتطاعات التي يطلبها صندوق النقد الدولي، أزمة جديدة في ٢٧ آب/أغسطس. وأعلن الوزراء الأربعة الكروات أنهم لن يشاركوا مجددا في عملها بعد خسارتهم أمام أصوات زملائهم الوزراء بشأن قانون مقترح سيغير مسار طريق سيارات رئيسي مخطط عبر الهرسك. وحلَت حكومة الاتحاد الأزمة بتعيين فريق عامل لتحليل خطط الطرق الرئيسية، ولكن الوزير المسؤول، وهو بوسني، استقال من منصبه في وقت لاحق، ولا يزال منصبه شاغرا حتى كتابة هذه السطور. كما اهتزت العلاقات في الاتحاد يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بسبب جلسة للحكومة دعي إليها على عجل للبت في مصير محطات النفط المملوكة للاتحاد التي أوشكت على الإفلاس في ميناء بلوتشي في كرواتيا المجاورة. وقررت الحكومة - في غياب وزراء كروات البوسنة - تعيين إدارة جديدة وضخ بعض الأموال للشركة.

١٥ - وأعلنت المفوضية الأوروبية في ١٥ تموز/يوليه أنها أوصت برفع متطلبات التأشيرة عن مواطني جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولم تدرج ألبانيا والبوسنة والهرسك. وأدى هذا القرار إلى زيادة مستوى الإحباط الشعبي تجاه السياسيين، ولكنه استخدم أيضا لانتقاد الاتحاد الأوروبي على خلفية معيار مزدوج متصور. وفي حالة البوسنة والهرسك، فإن التصور السائد هو أن مواطني البوسنة والهرسك سيظلون مواطنين ''من الدرجة الثانية'' في ''الغيتو''. وبينما اعترفت المفوضية الأوروبية في تقريرها المرحلي الذي أصدرته في تشرين الأول/أكتوبر بأن ''البوسنة والهرسك أحرزت تقدما فيما يتعلق بسياسة تأشيرات السفر وفي الإطار الأوسع للحوار المتعلق برفع القيود عن التأشيرات''، فما زال البلد في هذه المرحلة متخلفا عن جيرانه.

١٦ - وكان وزير الأمن في البوسنة والهرسك ونائب رئيس الوزراء طارق سادوفيتش أحد الأهداف الرئيسية لنقد البوسنة والهرسك على فشلها في الإدراج على 'القائمة البيضاء' للاتحاد الأوروبي للسفر بدون تأشيرة. وفي ٣ تموز/يوليه أجبرت رئاسة حزب العمل الديمقراطي سادوفيتش على الاستقالة، وبعد مقاومته تمت إقالته بإجراء طرد برلماني (أقرّه كل من مجلسي البرلمان).

١٧ - واتخذت العلاقات بين الصرب والبشناق في جمهورية صربسكا منعطفا للأسوأ عندما قرر تجمع البشناق في مجلس الشعوب بجمهورية صربسكا، المجلس الثاني الفعال

في الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، في ١٣ تموز/يوليه تعليق مشاركته في مجلس الشعوب حتى تعدل المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا نظامها الداخلي لمنع 'التفوق في عدد الأصوات' لغير الصرب في الحالات المحالة إليها من قبل مجلس الشعوب. وحفز ذلك على صدور حكم من المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا في الأسبوع السابق برفض احتجاج البشناق بالمصلحة الوطنية الحيوية ضد قانون أصدرته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لحذف البادئة ''بوسني'' Bosnian من اسميْ بلدتَيْ بوسانسكي برود Bosanski Brod وبوسانسكا كوستاينيتسا Bosanska Kostajnica. وحكمت المحكمة بأن البادئات تتعلق بالدولة ككل وليس بمسلمي البوسنة على وجه التحديد. ولا يمكن، بالتالي، أن يكون هناك انتهاك لمصلحتهم الوطنية. وردا على المقاطعة، هدد رئيس وزراء جمهورية صربسكا بطرد حزب العمل الديمقراطي من ائتلافه الحاكم على مستوى الكيان. كما هدد باستبعاد المؤسسات غير الدايتونية مثل مجلس الشعوب من دستور الكيان. واستمر هذا النزاع طوال الصيف وحتى أوائل الخريف.

١٨ - ولم يتمكن الائتلاف الحكومي المكون من خمسة أحزاب على مستوى الدولة، مجلس الوزراء، من الاجتماع أو اتخاذ قرارات خلال معظم الصيف، بسبب العرقلة من جانب مختلف الجهات. وعندما تمكن من الاجتماع في ٢٠ آب/أغسطس، فشل في إجراء تعيينات في مجالس إدارة ثلاث وكالات حكومية هامة طالما ظلت شاغرة أو يشغلها موظفون انتهت فترة عضويتهم: مديرية التكامل الأوروبي، وهيئة الضرائب غير المباشرة، ووكالة تنظيم الاتصالات. وما زال رئيس مجلس الوزراء نيكولا سبيريتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) - بدعم من المجلس الرئيسي للحزب - يعرقل تعيين مرشح حزب العمل الديمقراطي، صادق أحمدوفيتش، لمنصب وزير الأمن ونائب رئيس مجلس الوزراء. وانتهت المهلة القانونية لهذا التعيين في ١٢ أيلول/سبتمبر، وينتهك رئيس مجلس الوزراء بذلك القانون. وقال الرئيس سبيريتش والحزب أهما سيبقيان هذا التعيين رهينة حتى تتم التعيينات في المناصب الأخرى. وفي هذه الأثناء، استعاضت وكالة الخدمة المدنية عن الحكومة وعيّنت مديرا جديدا لمديرية التكامل الأوروبي. وقد أدى هذا الخلاف إلى تدهور خطير في العلاقات السياسية على مستوى الدولة حيث تجاوز التأخير في إحالة الترشيح إلى مجلس النواب المهلة القانونية بكثير، مما يمنع اتخاذ بعض أنواع القرارات في مجلس الوزراء.

١٩ - وأصبح رئيس وزراء جمهورية صربسكا يتحدث بمزيد من الصراحة عن أي وقت مضى خلال هذه الفترة. وتضمنت تصريحاته تعليقات استفزازية بشأن قضايا من قبيل المذابح في زمن الحرب والقضاة والمدعين العامين الدوليين (بما في ذلك حقي في تمديد فترة ولايتهم)،

وانعدام الشرعية والديمومة في البوسنة والهرسك، وخيار الدعوة إلى التشاور/الاستفتاء العام في جمهورية صربسكا وقراراتي (مما يجعلها ”غير دستورية وغير قانونية وجنائية“).

٢٠ - وفي الوقت نفسه، قدم رئيس مجلس الوزراء بجمهورية صربسكا تحليله للشرعية المفترضة لسلطات بون، ووعد بمقاضاتي وجميع الممثلين السامين السابقين (تهديد لوح به لأول مرة شخصيا في اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، مشيرا إلى أنه لا يخطط للاعتراض على الاستخدامات الجديدة لسلطات بون، فحسب، وإنما أيضا للتراجع عن القرارات السابقة للممثلين السامين.

٢١ - وقد أثارت تصريحات رئيس وزراء جمهورية صربسكا التي صدرت مؤخرا عن الفظائع التي ترتكب في زمن الحرب مشاعر الغضب والاحباط بين البوسنيين وأعضاء المجتمع الدولي. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، ادعى توافر أدلة تثبت أن البشناق قد نظّموا المذابح في سوق ماركالي في سراييفو في شباط/فبراير ١٩٩٤ وآب/أغسطس ١٩٩٥، وكذلك في توزلا في أيار/مايو ١٩٩٥. وفي حين أن العديد من الزعماء الصرب كرروا الادعاءات في ما يتعلق بسوق ماركالي على مدى السنوات، فإن التعليقات في ما يتعلق بمذبحة توزلا كابيتشا التي قتل فيها أكثر من ٧٠ فردا معظمهم من الشباب يمثل نقطة تحوُّل جديدة. وفي جميع الحالات الثلاث، أكدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك إدانات للصرب محمِّلة إياهم المسؤولية. وكما أشرتُ في بيان صدر مع زملائي في منظمة الأمن والتعاون ومجلس أوروبا في ١٥ أيلول/سبتمبر، فإن أي محاولة لتغيير السجل التاريخي الثابت لجرائم الحرب أمر غير مقبول وغير مبرر. وعندما تأتي مثل هذه التصريحات الخاطئة من مسؤول في موقع المسؤولية العالية، مسؤول ملزَم بالحفاظ على اتفاق دايتون للسلام وبالتعاون مع المحكمة، فإنها تكون أخطاء غير مسؤولة بشدة، ولا تقوض المؤسسات المخصصة لدعم سيادة القانون فحسب، وإنما تقوِّض أيضا مصداقية الفرد نفسه.

٢٢ - وفي مواجهة تحرك وشيك من جانب سلطات جمهورية صربسكا لتفكيك شركة نقل الكهرباء الحكومية (Elektroprijenos) بصورة غير مشروعة، وهي شركة مساهمة عامة شارك في تأسيسها (عام ٢٠٠٣) وتملّكها كيانان كمساهمين، تدهورت على نحو خطير نتيجة لاستمرار مقاطعة جمهورية صربسكا لمجلس الإدارة، أصدرتُ في ١٨ أيلول/سبتمبر قرارا يهدف إلى منع انهيار الشركة وضمان استمرارية عملياتها. وفي الواقع، نُسب انقطاع التيار الكهربائي لعدة مرات في سراييفو إلى أوجه قصور في المعدات التي أصبحت متهالكة بسبب الاستثمارات الكبيرة التي منعها على مدى العامين الماضيين مسؤولون في شركة Elektroprijenos يخضعون لسيطرة جمهورية صربسكا. وأكد القرار مجددا على مبدأ

استمرارية الوظيفة التي تمتد في ظلها ولاية المدير العام للشركة حتى يتم تعيين بديل، إلاّ إذا نص القانون على خلاف ذلك.

٢٣ - ودفعت قراراتي في ١٨ أيلول/سبتمبر حكومة جمهورية صربسكا إلى إصدار سلسلة من الاستنتاجات التي أيدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في حين أعلنت أن كل قراراتي لاغية وباطلة وغير قانونية وتشكّل انتهاكا لاتفاق دايتون للسلام. وكلّفت برفع قضايا ضد جميع الممثلين الساميين لكنها قصرّت عن اتخاذ مزيد من الإجراءات الفورية، رغم إقرارها استنتاجات تهدد بانسحاب ممثلي جمهورية صربسكا من مؤسسات الدولة، فضلا عن إجراء مشاورة عامة في جمهورية صربسكا في حالة اتخاذ المفوض السامي قرارات في المستقبل. كما رفضت حكومة جمهورية صربسكا نشر قراراتي في الصحيفة الرسمية، انتهاكا لقانون جمهورية صربسكا.

٢٤ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر وزعت حكومة جمهورية صربسكا ٥ ملايين ماركاً قابلة للتداول على وسائل الإعلام. وقد أثار دفع الإعلانات المباشرة هذا مخاوف بشأن استقلال وسائل الإعلام في جمهورية صربسكا، وسوف أقوم بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون بمراقبة الوضع عن كثب. وتلقَى موظفو مكتبي شكاوى من أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا تدعي مواجهة صعوبات من حيث التغطية المناسبة لتصريحاتهم وأنشطتهم من جانب الإذاعات العامة وكذلك وسائل الإعلام الخاصة بجمهورية صربسكا المعروفة بانتسابها إلى الحزب الحاكم.

٢٥ - وسيراً على النهج الذي بدأه أسلافي، رفعت في ٢١ آب/أغسطس الحظر المفروض على أربعة أعضاء سابقين في الحزب الديمقراطي الصربي سبق منعهم من تولي مناصب عامة وخوض الانتخابات.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا حوارا سياسيا رفيع المستوى ('عملية بوتمير') مع مشاركة وزير خارجية السويد كارل بيلت الممثل لرئاسة الاتحاد الأوروبي ونائب وزير خارجية الولايات المتحدة، شتاينبرغ، والمفوض الأوروبي أوليه رين في زيارة البوسنة والهرسك مرتين في غضون أسبوعين من أجل جمع ٧ زعماء أحزاب رئيسية معا. وكان الهدف، من خلال 'نهج جامع'، كسر الجمود السياسي وإعادة إطلاق الحوار الداخلي وتسهيل وتسريع الإصلاحات المطلوبة في المنظور الأوروبي الأطلسي للبلد. ويعدُّ هذا، في ضوء زيارة السيدين سولانا وبايدن في وقت سابق، أرفع مبادرة دولية لدفع البلد إلى الأمام، وقدمتُ والموظفون التابعين لي الدعم الكامل لها في كل جوانب العملية (الجارية). (للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مضمون العملية، انظر الفقرة ٢٨).

الإصلاح الدستوري

٢٧ - تَواصَل إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المحلية لبلورة وجهات نظرها بشأن سبل المضي قدما، في الوقت الذي كنت أركز فيه على جهودي من أجل تسهيل قيام سلطات البوسنة والهرسك بتنفيذ جدول أعمال مجموعة ’ الـ ٥ + ٢‘ لمرحلة نقل السلطة من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن. وكانت استجابة الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة مخيبة للآمال. ذلك أن الأطراف لم يكفها عدم استثمارها نجاح التعديل الأول (المتعلق بمقاطعة بريتشكو) الذي أدخل على دستور البوسنة والهرسك في آذار/مارس ٢٠٠٩، بل إنها لم تدخل في حوار جدي بشأن الإصلاح الدستوري. وهي لا تزال تبعا لذلك غير قادرة على التوصل إلى اتفاق على البدء في عملية إصلاح دستوري يقودها البرلمان.

٢٨ - ولم تبدأ المفاوضات الموضوعية إلا عندما جمع كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الزائرين والمحليين زعماء الحزب في ٩ و ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). فالحاجة إلى تدخل المجتمع الدولي لدفع هذه العملية قدما إنما تؤكد بوضوح ضرورة اضطلاعه بدور جوهري ومباشر في تيسير الإصلاح الدستوري. فقد اقترح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا أن يتم من خلال نهج جامع تغطية المجالات المتبقية من جدول أعمال مجموعة ’الـ ٥ + ٢‘ (قسمة ممتلكات الدولة والدفاع)، والتغييرات الدستورية (المتعلقة بسلامة الأداء، والكفاءة واحترام حقوق الإنسان، والتغييرات المتصلة بالاتحاد الأوروبي/عملية الإصلاحات المؤهلة للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي)، والشروع مجددا في حوار سياسي محلي وتسهيل وتسريع أخذ البلد بمنظور البلدان الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي واكتساب قدراتها المؤسسية. ورغم أن العملية لم تكن قد أفضت إلى نتائج ملموسة في الفترة المشمولة بالتقرير، فإنها كانت حتى وقت كتابته لا تزال جارية. وقد سلطت المفوضية الأوروبية الضوء أيضا في تقريرها المرحلي الذي صدر في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، على المشاكل المتصلة بالدستور، وأكدت ”ضرورة معالجة“ مشكلة انسداد طرق الحل الناشئة عن إساءة استخدام قواعد تصويت الكيانين، وضرورة وضع تعريف أدق في الدستور للحكم المتعلق بالمصلحة الوطنية الحيوية. وكانت لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا قد استرعت الانتباه إلى هذه المشاكل وغيرها في تقرير صدر في عام ٢٠٠٥.

ثالثا – شروط الشراكة الأوروبية ورفع القيود عن تأشيرات السفر

رفع القيود عن تأشيرات السفر

٢٩ – زودت المفوضية الأوروبية البوسنة والهرسك 'بخارطة طريق' تفضي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى رفع القيود عن تأشيرات السفر أو إلغائها. وتحدد هذه الخارطة الإجراءات الكثيرة التي ينبغي أن تتخذها السلطات إذا ما أريد لمواطني البلد أن يتمتعوا بالسفر دون تأشيرة إلى بلدان منطقة شنغن والتنقل داخلها من بلد إلى آخر. وتحدد الخارطة الأعمال اللازم إنجازها في مجالات أمن الوثائق، والهجرة غير الشرعية، والنظام والأمن العامين، والعلاقات الخارجية. وقد أشارت اللجنة إلى عدم كفاية التقدم المحرز في استيفاء شروط الخارطة، عندما قررت في تموز/يوليه ألا تدرج البوسنة والهرسك ضمن الدول البلقانية الغربية الأخرى (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا) التي رأت المفوضية الأوروبية أن حكوماتها قد أنجزت ما يكفي لتستحق توصية بأن يستحدث لها في بداية عام ٢٠١٠ نظام يسمح بالدخول دون تأشيرة.

٣٠ – وتتمثل الشروط التي لم تستوف بعد في إصدار جوازات سفر تستخدم نظام الاستدلال الأحيائي، وقيام الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك باعتماد كل من قانون وكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد، والتعديلات على القانون الجنائي في البوسنة والهرسك (ترتيبات مصادرة الأصول، وتحديد عقوبات على الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر)، وتعيين مدير ونائب مدير لمديرية التنسيق بين أجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك وجهاز الشرطة على مستوى الدولة، وهي المديرية التي لم تكن أنشئت وفقا لقوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ وإنشاء آليات مناسبة وفعالة لتنسيق تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية في مجال إنفاذ القانون، وإلغاء مكاتب الاتحاد وأمين المظالم في جمهورية صربسكا والاستعاضة عنها بمكتب أمين مظالم للبوسنة والهرسك يؤدي وظائفه على النحو السليم.

٣١ – وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقع المسؤولون عن إنفاذ القانون اتفاقا بشأن التبادل الإلكتروني للبيانات بين سجلات أجهزة الشرطة ومكاتب المدعين العامين. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت الجمعية البرلمانية التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي في البوسنة والهرسك، ولكن مجلس النواب في البوسنة والهرسك اعتمد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر قانون وكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد. ولا يزال هذا القانون في انتظار موافقة مجلس الشعوب عليه. وبما أن إصدار جوازات السفر التي تستخدم نظام الاستدلال الأحيائي قد بدأ أيضا في تشرين الأول/أكتوبر، فإن الأمل قائم في ألا يكون مواطنو البوسنة والهرسك متخلفين كثيرا عن جيرانهم فيما يتعلق بقبولهم في 'قائمة شنغن البيضاء'.

آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ الهيكلة الجديدة للشرطة

٣٢ - في التقييم الذي أجري في أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ البوسنة والهرسك الخارطة المتعلقة بتأشيرات السفر، لاحظت المفوضية الأوروبية التأخر الحاصل في تعيين مديري ونواب مديري الأجهزة الجديدة المنصوص عليها في قوانين إصلاح الشرطة التي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي تموز/يوليه، عين مجلس وزراء البوسنة والهرسك مدير وكالة التعليم والتدريب العالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقر المجلس أيضا ميزانية البدء لهذه الوكالة ولوكالتي الطب الشرعي وخدمات الدعم.

٣٣ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أكد مجلس نواب البوسنة والهرسك أسماء المرشحين لعضوية هيئتي الإشراف، المجلس المستقل ومجلس الشكاوى العامة اللذين نصت عليهما قوانين إصلاح الشرطة. وفي ٢٣ تموز/يوليه، حذا مجلس الشعوب حذوه. واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر النظام الداخلي لمجلس الشكاوى العامة. واعتمد المجلس المستقل في ٢٨ أيلول/سبتمبر نظامه الداخلي المقترح، غير أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لم تقره بعد. وسيكون المجلس المستقل مسؤولا عن إجراءات اختيار مدير ونائبي مدير مديرية التنسيق بين أجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك وهو الاختيار الذي لم يتخذ بشأنه قرار بعد، ولن يتسنى اتخاذ هذا الإجراء إلى حين يوضع النظام الداخلي بصيغته النهائية. وكانت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، قد أجرت أيضا في حزيران/يونيه تعديلات على قانون الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وتعديلات في تموز/يوليه على قانون جهاز الدولة لشرطة الحدود، على النحو المتوخى في قوانين إصلاح الشرطة المؤرخة أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

رابعا - ترسيخ سيادة القانون

٣٤ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتوقف تنفيذ كل من الاستراتيجية الوطنية للملاحقة على جرائم الحرب، واستراتيجية إصلاح قطاع العدالة. وعلاوة على ذلك، شكل تعطيل جمهورية صربسكا الطلب المقدم من رئيس محكمة البوسنة والهرسك ورئيس هيئة الادعاء للبوسنة والهرسك لتمديد ولايات القضاة والمدعين الدوليين العاملين في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام فرصة لتسليط الأضواء على استمرار هشاشة الإصلاحات التي أدخلت على قطاع العدالة في وقت سابق.

استراتيجية الملاحقة على جرائم الحرب

٣٥ - أشيد بالاستراتيجية الوطنية للملاحقة على جرائم الحرب في نهاية عام ٢٠٠٨ باعتبار أنها تشكل أول وثيقة لسياسة شاملة للتعامل مع الكم الهائل من قضايا جرائم الحرب التي تواجه البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أنه قد تم إنشاء مجلس رقابي لرصد تنفيذ الاستراتيجية وفقا للمواعيد المبينة في الوثيقة، فإن الأداء تخلف كثيرا عن مواكبة تلك الغايات. والتقدم الوحيد الواضح حتى الآن، هو قيام مجلس الوزراء بإدخال تعديلين من التعديلات المطلوب إدخالها على قانون الإجراءات الجنائية. و لم تجر الجمعية البرلمانية أي من هذه التعديلات بعد. ويضاف إلى ذلك أنه لا توجد قاعدة بيانات مركزية، وهو ما يعني أن ثمة معلومات دقيقة بشأن قضايا جرائم الحرب لم تتوافر بعد. وفي حال عدم وجود هذا العنصر الأساسي، يستحيل تقريبا تنفيذ المزيد.

٣٦ - وبعد أن وجهت إلى المجلس الرقابي انتقادات علنية وبخاصة من رئيس محكمة البوسنة والهرسك، طلب المجلس من مكتب الممثل السامي أن يساعده في تسريع عملية جمع البيانات من محاكم الدرجات الأدنى. وبناء عليه، وجه مكتبي رسائل خطية إلى جميع مكاتب المدعين العامين يحثهم فيها على التعاون.

٣٧ - أما المحادثات التي كانت واعدة في البداية والتي أجريت في الربيع بين وزارة العدل في البوسنة والهرسك ونظيرتها الصربية من أجل تحسين التعاون الإقليمي على معالجة قضايا جرائم الحرب، فإنها لم تثمر أي نتائج. وكان الحكم الذي صدر في أيلول/سبتمبر عن محكمة منطقة بلغراد الابتدائية ضد مواطن من البوسنة والهرسك، ايليا يوريسيتش، بسجنه لمدة ١٢ عاما للدور المزعوم أنه قام به في إصدار أوامر في أيار/مايو ١٩٩٢ إلى وحدات من الدفاع المدني في توزلا بشن هجوم على قافلة للجيش الشعبي اليوغوسلافي عندما كانت في سبيلها للانسحاب، قد أجج المشاعر وأكد في آن معا ضرورة توضيح المسؤوليات القضائية بالنسبة لقضايا جرائم الحرب.

الاستراتيجية الوطنية ل٣٢إصلاح قطاع العدالة

٣٨ - كان أداء استراتيجية إصلاح قطاع العدالة ضعيفا على نطاق الدولة بأسرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقد في نهاية أيار/مايو مؤتمر وزاري ثان لتقييم التقدم المحرز خلص إلى أن معدلات التنفيذ لم تتعد ٢٠ في المائة خلال الشهور الخمسة السابقة وأن ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من المشاريع لم تحرز أي تقدم على الإطلاق. ولوحظ في استنتاجات المؤتمر أن مختلف الأفرقة العاملة ستجتمع في المستقبل مرة واحدة فقط في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات المشتركة بين الوزارات، غير أنه يجب تقديم تقريرين فصليين. وأنشئت أمانة فنية

تضم ممثلين عن الدولة، والكيانين، ومقاطعة بريتشكو، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين لدعم جهود التنسيق وفقا لخطة متفق عليها للأنشطة. ومن المقرر عقد المؤتمر الوزاري الثالث في كانون الأول/ديسمبر.

المسائل الأخرى المتعلقة بسيادة القانون

٣٩ - أيد مكتبي تأييدا تاما وجهة نظر أعلى مسؤولي القضاء والإدعاء في الدولة بأنه ينبغي أن تمدد إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ولايات القضاة والمدعين العامين الدوليين الذين يعملون في الغرف المعنية في محكمة الدولة بجرائم الحرب والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد وفي مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء قد وافق على حل وسط بين الأحزاب من شأنه أن يبقي على القضاة والمدعين العامين الدوليين المتعاملين مع جرائم الحرب، فليس ثمة اتفاق مقبول لجميع الأطراف على التمديد أيضا لأولئك الذين يعملون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، ولا سيما العاملون منهم في جمهورية صربسكا. وترتب عن رفض الأعضاء الصرب في مجلس نواب البوسنة والهرسك في أواخر أيلول/سبتمبر، التعديلات المقترح إدخالها على قانون محكمة البوسنة والهرسك، وقانون مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، إبطال جميع قرارات التمديد للقضاة والمدعين العامين الأجانب، مما وجه بالتالي ضربة قوية لقدرة هذه المؤسسات على أن تعمل بفعالية وكفاءة في المستقبل. ويتمثل السبب في كل ذلك ببساطة في أن الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لم تزود محكمة الدولة ومكتب المدعي العام بميزانيتي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ اللتين كانت ستمكنهما من توظيف مواطنين من البوسنة والهرسك ليحلوا محل القضاة والمدعين العامين الدوليين الذين ظل المجتمع الدولي يسدد أجورهم حتى الآن.

٤٠ - وكان الخلاف السياسي الذي نشأ حول التمديد للقضاة والمدعين العامين الدوليين، وبوجه أعم، حول مدى فعالية وشرعية هذه المؤسسات الرسمية مؤشرا على الهجمة المكثفة التي تشنها سلطات جمهورية صربسكا على الإصلاحات التي سبق أن أدخلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على قطاع العدالة وفي مجال بناء الدولة. ومن ناحية أخرى، نجح قلم محكمة البوسنة والهرسك في دمج جميع الخدمات وتقديمها (مسك السجلات، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية) باعتبارها خدمات محلية تماما. غير أن مسك السجلات، قد يطرح تحديات جديدة على المانحين الدوليين.

٤١ - وما زالت المحكمة الدستورية الاتحادية ينقصها ثلاثة قضاة، بعد أن تأخرت إجراءات التعيين بسبب الصراع المستمر بين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين ورئيس الكيان

بشان إجراءات اختيار المرشحين. ومثلما لوحظ في التقرير السابق، سمى رئيس الاتحاد الكرواتي مرشحين من الصرب والكروات لم يوافق عليهم مجلس النواب الاتحادي. وأعاد المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين عملية اختيار قائمة المرشحين، ولكن القائمة لم ترد بعد إلى رئاسة الاتحاد. وفي هذه الأثناء، تأخر تعيين قاض بوسني بعد أن كتب رئيس الكيان في حزيران/يونيه إلى المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين رسالة يطعن فيها في إجراءات الاختيار. وبالرغم من إجابة المجلس السامي على الرسالة في تموز/يوليه، فإن الرئيس لم يؤيد أي مرشح حتى الآن. والواضح بالتالي أن الخلاف لا يزال مستمرا بين رئيس الاتحاد والمجلس بشأن دور كل منهما في تعيين قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية.

٤٢ - وقد أصبحت القوانين التي فرضها الممثل السامي السابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهي قوانين تتسق مع توصيات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين وتنظم أجور القضاة والمدعين العامين على جميع المستويات في البوسنة والهرسك عرضة لأن يفرط فيها الاتحاد بسبب خطوات تخفيض النفقات التي أصبح يشترطها صندوق النقد الدولي مقابل المحافظة على الترتيبات الاحتياطية الخاصة بالبلد. وهذا الإصلاح الهام الذي أمّن اتساق الأجور في جميع أنحاء البلد وشجع حراك القضاة واستقلاليتهم، إنما قد ينسفه قيام الحكومة الاتحادية بتخفيض أجور جميع موظفي القطاع العام. ورغم أن الدولة وسلطات جمهورية صربسكا قد تمكنت من خفض النفقات تمشيا مع شروط صندوق النقد الدولي دون أن تخفض أجور القضاة، فإن الاتحاد يولي أذنا صماء لعبارات القلق التي صدرت عن مكتبي والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

٤٣ - وأخيرا، فبالرغم من الانتهاء في أواسط شهر أيلول/سبتمبر من الاستعراض التقني لمشروع بناء سجن الدولة الذي طلب مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا ووفد المفوضية الأوروبية بناءه، فإن بعض التبرعات التي تم التعهد بها في البداية قد ضاعت نتيجة لهذا التأخير. بيد أن مجلس الوزراء أقر طلب القرض وأحاله إلى مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا في غضون الأجل الأقصى المحدد. ويتوقع أن ينظر فيه المصرف في تشرين الثاني/نوفمبر.

خامسا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٤ - لا تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعتبر أن البوسنة والهرسك تتعاون مع المحكمة.

٤٥ - وقد أثارت محاكمة رادوفان كاراديتش، التي بدأت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الإفراج المبكر عن الرئيسة السابقة لصربسكا بيليانا بلافسيتش من السجن في السويد مشاعر متأججة وما زالت تلقى تغطية إعلامية مكثفة واهتماما جماهيريا كبيرا في البوسنة والهرسك وخارجها. لكن من ناحية أخرى، لا يزال راتكو ملاديتش طليقاً. وبينما تسعى المحكمة لإتمام عملها في أقصر وقت ممكن، سيكون من المهم أن تحافظ على قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة.

٤٦ - ومن الضروري الإشارة إلى أن رادوفان ستانكوفيتش لا يزال طليقا، وأنه لم تُتخذ تدابير جدية لمعرفة مكانه على وجه الدقة. وقد كان أول من وجهت له المحكمة تهمة ارتكاب جرائم حرب وأُحيلت قضيته إلى محكمة البوسنة والهرسك لمحاكمته. وبعد إدانته بوقت قصير، فر من السجن الواقع في فوكا في أيار/مايو ٢٠٠٧. والأمر الأكثر إيجابية هو أن الأطراف المحلية والدولية التي تبذل جهودا بالنيابة عن المحكمة واصلت الضغط على شبكة دعم ملاديتش المزعومة، شملت شن عدة مداهمات على أقاربه ومؤيديه المعروفين. وما برح التعاون بين الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي، ووكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، وشرطة جمهورية صربسكا، تعاوناً ممتازاً وسيستمر على هذا النحو ما دام ملاديتش هاربا.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٤٧ - تبرهن المؤشرات الاقتصادية[١] على أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت في البوسنة والهرسك. فقد قُدر عجز التجارة الخارجية بها في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس بمبلغ ٢,٢ بليون يورو، أي بنسبة ٢٩ في المائة أقل مما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي نتيجة لانخفاض بنسبة ٢٢ في المائة في الصادرات وانخفاض بنسبة ٢٦ في المائة في الواردات. وفي تموز/يوليه، كانت نسبة البطالة المسجَّلة هي ٤١,٨ في المائة، في حين أن معدل البطالة الحقيقي يُقدر بنحو ٢٤,١ في المائة. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ازداد متوسط المرتب الصافي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه بنسبة ٨ في المائة حيث بلغ ٤٠٠ يورو، في حين أن متوسط المعاش التقاعدي زاد بنسبة ٦,٤ في المائة حيث بلغ ١٦٠ يورو. وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٢,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وفي

(١) بيانات مستقاة من المعلومات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، التي أعدتها مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك.

الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، حدث أيضا انخفاض في الإيرادات بنسبة ٧,٨ في المائة في الاتحاد وبنسبة ١٢,٩ في المائة في جمهورية صربسكا. ويبدو أن القطاع المصرفي مستقر ولكن هناك ما يدل على تضاؤل فرص حصول المصارف التي يوجد مقرها في البوسنة والهرسك على رأس المال، الأمر الذي ينعكس في تقلص قدرتها على الإقراض وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع وخاصة القروض.

٤٨ - وللتخفيف من آثار هذه الأزمة، اتفق المجلس المالي للبوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي في ٥ أيار/مايو على ترتيبات احتياطية مدتها ثلاث سنوات تبلغ قيمتها ١,٢ بليون يورو. واستنادا إلى تقييم إيجابي لاستعداد سلطات الدولة والكيانين لخفض النفقات من خلال الإصلاحات وتخفيض المدفوعات، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٨ تموز/يوليه على هذا الترتيب، على أن تُصرف الدفعة الأولى من الأموال في ١٠ تموز/يوليه. ومن المقرر أن يجري صندوق النقد الدولي استعراضا للتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في تلبية المعايير المتفق عليها في البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي فإن صرف الدفعة الثانية رهينٌ بنتيجته. ويتمثل التحدي الأكبر لضمان صدور حكم إيجابي منها في قدرة الحكومة الاتحادية المشكوك فيها على تنفيذ تخفيضات في المستحقات المدفوعة لقدامى المحاربين والفئات الاجتماعية الأخرى الواسعة النفوذ من الناحية السياسية.

٤٩ - وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح، سهّل التوافق داخل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة اعتمادَ قانون الضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك إلى جانب القانون التطبيقي المرفق به في ١٨ حزيران/يونيه، مما يكفل، في جملة أمور، زيادة الإيرادات السنوية من الضرائب غير المباشرة. غير أن المجلس لا يوافق على طريقة توزيع حصيلة الإيرادات المتأتية من رسوم المرور، كما هو مطلوب بموجب القانون الجديد للضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك، مما يحول دون دفع ٢٤ مليون يورو، على نحو ما تراكم في الحساب الواحد حتى الآن. وعلاوة على ذلك، لم يتفق الكيانان بعد على نسب جديدة لتوزيع عائدات الضرائب غير المباشرة، ومن ثم يستمر العمل بتلك المتفق عليها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨[٢]. وسبب ذلك أن وزير مالية جمهورية صربسكا لا يزال يشكك في العنصر الرئيسي في صيغة التوزيع، وبالتالي في مصداقية المؤسسة المسؤولة عنها، وهي هيئة الضرائب غير المباشرة. وينبغي أن يُنظر إلى ذلك في سياق دعوات وجهتها جمهورية صربيا من أجل التخلي عن الحساب الواحد، الذي يقع ضمن اختصاص هيئة الضرائب غير المباشرة،

(٢) جمهورية صربسكا: ٣٢,٠٦ في المائة؛ اتحاد البوسنة والهرسك: ٦٤,٣٩ في المائة؛ مقاطعة برتشكو: ٣,٥٥ في المائة.

وكذلك في سياق الاستنتاجات التي خلصت إليها حكومة جمهورية صربسكا مؤخرا والتي تطعن في اختصاص هذه المؤسسة[3]. كما أنه لم يحصل بعد أي اتفاق بشأن التعيينات التي طال انتظارها لتعيين مدير جديد للهيئة وخبراء أعضاء في مجلس إدارتها.

٥٠ - وفي حين أن المجلس المالي للبوسنة والهرسك قام بدور هام في إنجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فإنه أخفق مرة أخرى في ترسيخ نفسه بوصفه آلية تنسيق حقيقية. فالركود الاقتصادي العالمي ظهر في أكثر الأحيان ضمن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس المالي كمسألة للعلم لا كمسألة لاتخاذ إجراء. وعلاوة على ذلك، وفي حالة الأصول التي تلقتها البوسنة والهرسك نتيجة لاتفاق خلافة يوغوسلافيا، كان المجلس المالي بمثابة منتدى خارج نطاق القانون لتقسيم هذه الأصول بين الكيانين، بدون أي أساس قانوني سليم وأي اعتبار للدولة ولمقاطعة برتشكو. وبعد فشل السلطات المسؤولة في الوفاء بموعد ١٥ أيلول/سبتمبر النهائي الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لتسوية هذه المسألة[4]، اضطررت للتصرف عن طريق إصدار قرار في ١٨ أيلول/سبتمبر يُسن بموجبه القانون المتعلق بتوزيع الأصول المالية المتحصل عليها بمقتضى المرفق ''جيم'' للاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، وتحديد الغرض من هذه الأصول وأوجه استخدامها. ويتناول هذا القرار مسألة توزيع أصول الخلافة بطريقة منهجية، ويحدد على وجه الدقة حصص الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو، ويحدد طريقة لإعادة تحقيق التوازن بين الأصول التي تخصص في نيسان/أبريل تمشياً مع كيفية توزيع الحصص.

(٣) في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أمرت حكومة جمهورية صربسكا الأعضاء الذين يمثلون الجمهورية في مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أن يشيروا إلى أن الهيئة استولت بصورة غير قانونية وغير دستورية على اختصاصات وزارة التجارة والسياحة لجمهورية صربسكا من خلال تنظيم تجارة وقود السفن ومشتقات وقود التدفئة النفطية الأخرى. وصدرت تعليمات الأعضاء الذين يمثلون الجمهورية في مجلس إدارة الهيئة ليطالبوا بتعديل كتاب القواعد المتعلق بتطبيق قانون الضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك، ومن ثم فقد أُمروا في واقع الأمر بالتصرف على نحو يتعارض مع القانون نفسه، إذ أن قانون الضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك هو القانون الذي يعرّف وقود السفن ومشتقات وقود التدفئة النفطية الأخرى على أنها مواد خاضعة لضريبة الاستهلاك والإنتاج. ومن الجدير بالذكر أن القضايا التي أثارتها حكومة جمهورية صربسكا لم تُثر لا خلال اعتماد البرلمان قانون الضريبة غير المباشرة في البوسنة والهرسك مؤخرا ولا بعده.

(٤) البلاغ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الذي ذكر فيه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام إن الكيانين لم يفيا بعد بالتزاماتهما المتبقية بموجب الأحكام التي أصدرتها محكمة التحكيم في برتشكو عام ١٩٩٩ لحل مسائل من بينها مسألة 'حصة الذهب والعائدات الأخرى الواجب منحها لمقاطعة برتشكو في البوسنة والهرسك من أصول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وناشد الكيانين والدولة، حيثما اقتضى الحال، تسوية هذه القضايا في موعد أقصاه ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩'.

٥١ - ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال التجارية. والوضع مقلق بالخصوص في قطاع الطاقة، حيث استمرت أعمال شركة Elektroprijenos BiH، وهي شركة لنقل الكهرباء مملوكة ملكية مشتركة بين الكيانين، في التدهور نتيجة للإجراءات التي قامت بها سلطات جمهورية صربسكا وممثلوها في الشركة وما وضعوا لها من عراقيل. ونظرا لعدم وجود استثمارات على مدى العامين الماضيين، وهو ما جاء في حد ذاته نتيجة لمقاطعة جمهورية صربسكا لهيئات الإدارة المسؤولة عن هذه الأمور، فإن شبكة نقل الكهرباء تزداد رداءة بشكل متزايد وغدت عرضة للانقطاع والأعطال. وأصبح انقطاع التيار الكهربائي أمرا شائعا إلى حد كبير في جميع أنحاء البلاد.

٥٢ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، علمتُ بخطة لجمهورية صربسكا تعتزم اعتمادا عليها تكوين شركة خارج نطاق القانون وخاصة بكيان دون الآخر لنقل الكهرباء انطلاقاً من شركة Elektroprijenos، وهي خطة كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ عند انتهاء ولاية المدير العام (من صرب البوسنة) في ١٩ أيلول/سبتمبر. ومن شأن هذه التصرفات غير القانونية من جانب سلطات جمهورية صربسكا أن تعرض للخطر جميع عمليات نقل الكهرباء داخل البلد وفي ما بين البوسنة والهرسك وجيرانها. ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود مدير عام، ربما كان سيتعطل استبداله أو إعادة تعيينه هو أيضا وفقا للقانون المنطبق بسبب مقاطعة صربيا لذلك، قد يؤدى إلى توقف جميع أعمال الشركة. ومن أجل تحقيق الاستمرارية لأعمال الشركة التجارية - وبالتالي لضمان نقل الكهرباء دون عراقيل في جميع أنحاء البوسنة والهرسك - تصرفتُ في ١٨ أيلول/ستبمبر بإصدار قرار أمرت فيه مجلس إدارة Elektroprijenos بالشروع في تعيين مدير عام جديد دون تأخير، وإلزام شاغل المنصب بالاستمرار في توليه وتأدية جميع واجباته القانونية حتى يعيَّن خلف له أو يُقال منه، وتهيئة آلية لتعيين مدير بالنيابة خلال فترة شغور المنصب في حال استقالته أو عجزه. وقد كان هذا القرار مفيدا في الحيلولة دون انهيار الشركة وساعد في الحفاظ على عمليات نقل الكهرباء.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ولمنع أي تغيير غير قانوني لوضع شركة Elektroprijenos BiH وأعمالها، أصدر المشرف على برتشكو في ١٩ أيلول/سبتمبر أمراً إشرافياً يؤكد أن ممتلكات هذه الشركة الواقعة في برتشكو ستظل تنتمي إلى شركة Elektroprijenos دون سواها في حالة حدوث أي عمل يهدف إلى حل الشركة أو تصفيتها أو تجريدها من صفتها باعتبارها كياناً قانونياً، ما لم تعد الشركة غير موجودة كشخص اعتباري. وفي هذه الحالة، ستُعتبر ممتلكات Elektroprijenos في مقاطعة برتشكو في البوسنة والهرسك بصفة تلقائية ملكاً لمقاطعة برتشكو، وفقا للحكم النهائي ومرفق الحكم النهائي ودستور البوسنة والهرسك.

٥٤ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا مجموعة من الاستنتاجات تتناقض مع قراراتي وقرارات المشرف على برتشكو، وأقرتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر. وبموازاة ذلك، استمرت حكومة جمهورية صربسكا في عرقلة استئناف أعمال الشركة العادية برمتها، ومن ثم في إيجاد ذريعة لإنشاء شبكة نقل كهرباء خاصة بها. ولا يزال الشركاء الدوليون المعنيون وكذلك مكتبي عاكفين على الأمر، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اتفق رئيسا وزراء الكيانين على الدعوة لعقد اجتماع لحملة أسهم الشركة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

سابعا - إصلاح الإدارة العامة

٥٥ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، غادر المنسق الوطني لمشروع إصلاح الإدارة العامة عمله ليُصبح مديراً لُمديرية التكامل الأُوروبي. وعموماً، لم يُحرز سوى القليل من التقدم في التعاطي مع إصلاح الإدارة العامة. ولم يتم سوى جزئيا تنفيذ استراتيجية وخطة عمل إصلاح الإدارة العامة (٣٦ في المائة حتى تموز/يوليه).

٥٦ - هذا، مع العلم بأن حالات التأخر الشديد في تعيين المديرين وغيرهم من الموظفين الرئيسيين في مؤسسات الدولة تؤثر أيضاً على أداء الإدارة العامة. فقد تأخرت عدة تعيينات رئيسية لأكثر من سنة وعموماً لا يزال تعيين أكثر من ١٠ مُديرين على مستوى الدولة معلقاً. ويعود سبب هذا التأخير أساساً إلى عدم الاتفاق بين الأحزاب السياسية الرئيسية على كيفية توزيع المناصب.

ثامنا - ممتلكات الدولة

٥٧ - نظراً لعدم إحراز تقدم ملموس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير نحو قسمة ممتلكات الدولة قسمة مستدامة بين الدولة وسائر المستويات الحكومية، وهي أحد الأهداف المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من أجل السماح بإغلاق مكتب الممثل السامي، فقد اضطلع مكتب الممثل السامي بدور أكثر استباقيةً بمساعدته للسلطات عن طريق الشروع في جرد ممتلكات الدولة، مما سيدعم الاتفاق اللازم بين الحكومتين لتسوية المطالبات المتعارضة على الملكية وتوضيح القضايا العالقة فيما يتعلق بنظام الملكية الاجتماعية السابق.

٥٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أصدرتُ، بدعم من سفراء المجلس التوجيهي، قراراً يُلزم مكتبي رسمياً بعملية الجرد ونشر الفرق الميدانية للبدء في تجميع البيانات اللازمة المتعلقة بالممتلكات. ولقد بدأتُ العملية مُقِراً بأنّه رغم القرار المستحب الذي اتخذه مجلس وزراء

البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل بإنشاء فريق عامل لتجميع قوائم الجرد، فإن السلطات لم تتخذ أي إجراء لإكمال العملية بحلول الموعد النهائي وهو ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٥٩ - ومنذ الانتشار الأولي لفريق جرد ممتلكات الدولة التابع لمكتب الممثل السامي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أكمل الفريق جمع البيانات الأولية في ٧٢ في المائة من ١٨٤ مكتبا لتسجيل الأراضي والسجل العقاري في جميع أنحاء البلد. غير أن رفض جمهورية صربسكا الإفراج عن البيانات من مكاتب السجل العقاري عوق إحراز مزيد من التقدم. ولا تزال الجهود جارية من أجل الوصول إلى هذه البيانات أو لتحديد مصادر بديلة مناسبة للبيانات.

٦٠ - وربما يكون الأمر الأكثر إثارة للمشاكل هو تهديدات صدرت عن جمهورية صربسكا بأن تقوم من جانب واحد بإلغاء الحظر المؤقت على عمليات نقل أملاك الدولة، والذي كان الممثل السامي قد فرضه في البداية في عام ٢٠٠٥ في شكل ثلاثة قوانين ترمي إلى الحفاظ على الوضع الراهن حتى تتوصل السلطات إلى اتفاق دائم يكفل للدولة، وجميع الشُعب الفرعية، أن تضع يدها على الممتلكات اللازمة لممارسة مسؤولياتها الدستورية والقانونية. ومن شأن مثل هذا الإلغاء من جانب واحد أن يُقوِّض سلطة مجلس تنفيذ السلام ويزيد من لهيب التوترات التي تسبق الانتخابات.

٦١ - ويظل إيجاد حل مقبول ودائم لقضايا ممتلكات الدولة شرطاً يتعين على سلطات البوسنة والهرسك الوفاء به قبل إمكانية تحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب قائم بذاته للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

تاسعا - إصلاح قطاع الدفاع

٦٢ - واصلت البوسنة والهرسك تنفيذ مشروع منظمة حلف شمال الأطلسي، الشراكة من أجل السلام، رغم أن البيئة السياسية العامة قد عرقلت التقدم فيه. وقد بدأت الإصلاحات، بيد أنها ظلت تواجه حالات من التأخير أو التوقف عندما انتقلت عملية صنع القرار من المستوى الفني إلى المستوى السياسي.

٦٣ - ومع ذلك، قام زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في ٢ تشرين الأول/أُكتوبر بزيارة لمقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لتقديم الطلب الرسمي للبلد للحصول على خطة العمل المُتعلقة بالعضوية، وهي الخطوة قبل الأخيرة التي تهدف إلى إعداد الدول المرشحة لنيل العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي. ورحب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بتطلعات البوسنة والهرسك الأوروبية الأطلسية، ولكنه أكد أيضا على حاجة البوسنة والهرسك إلى مواصلة مسيرتها الإصلاحية، بل

وتسريعها، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسساتها الديمقراطية والترتيبات الدستورية، وليس في مجال الدفاع فحسب.

٦٤ - وفي موضوع ممتلكات قطاع الدفاع، ورغم تأكيدات سابقة من حكومة جمهورية صربسكا تلقتها مُنظمة حلف شمال الأطلسي بأنها ستصدر تعليمات إلى مكاتب السجل العقاري إبداء التعاون إزاء طلبات قدمتها وزارة الدفاع بالبوسنة والهرسك بشأن وثائق تتعلق بممتلكات ضرورية لإبرام أي اتفاق ينقل ملكية ممتلكات محتملة إلى قطاع الدفاع على مستوى البوسنة والهرسك، لم تصدر أي تعليمات من هذا القبيل. والواقع، إن مكاتب السجل العقاري بجمهورية صربسكا، كانت وقت كتابة هذا التقرير لا تزال مستمرة في منع الوصول إلى سجلات الممتلكات العامة تمشياً مع أوامر حكومة جمهورية صربسكا. وعلى حين أنه ينبغي أن تكون مسألة بيانات الجرد مسألة إدارية، فقد أصبح واضحاً أن خلافات سياسية بشأن التوصل إلى حل شامل للمسألة الأكبر المُتعلقة بممتلكات الدولة بصفة عامة كانت تُؤثر على المسألة الأصغر المتعلقة بملكية قطاع الدفاع. وظلت عملية تجميع كافة وثائق الملكية أحد الشروط المُسبقة الأساسية لإعداد ملحق للاتفاق المتعلق بالممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع.

٦٥ - وقد قدمت وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك اقتراحها من أجل التخلص من فوائض الممتلكات المنقولة التابعة لقطاع الدفاع بنقلها إلى رئاسة البوسنة والهرسك في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد استندت قائمة التدمير على تفتيش ١١ موقعا للذخيرة (وبقيت ١٠ مواقع لم يتم تفتيشها بعد). واعتمدت الرئاسة اقتراح وزارة الدفاع في ٧ تشرين الأول/أُكتوبر، ولكن، للأسف، كانت أغلبية الأصناف للبيع وليس للتدمير. وقد حدث هذا بالرغم من النداءات الدولية والثنائية المتكررة والالتزامات المعلنة بدفع تكاليف تدمير الفائض من الأسلحة والذخيرة، حيث أن المعدات المعنية قديمة أو ذات نوعية مريبة.

٦٦ - ويظل إيجاد حل مقبول ودائم لمسائل ممتلكات قطاع الدفاع سواء الثابتة منها أو المنقولة شرطاً يتعين على سلطات البوسنة والهرسك الوفاء به قبل إمكان تحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب قائم بذاته للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

عاشراً - إصلاح قطاع الاستخبارات

٦٧ - واصلت قيادة وكالة الاستخبارات الأمنية في البوسنة والهرسك جهودها الرامية إلى توطيد الوكالة التي تم إصلاحها. وبناء على طلب المفوضية الأوروبية، أنشأ مجلس الوزراء فريقاً عاملاً مكلفا بالمواءمة بين القانون المتعلق بحماية البيانات السرية وتشريعات الاتحاد الأوروبي.

٦٨ - ومن خلال مؤتمرات مختلفة عُقدت في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، واصلت اللجنة البرلمانية للبوسنة والهرسك من أجل الرقابة على الوكالة، تعزيز وتحسين أداء نظام الرقابة بتشجيع الروابط بين المجتمع المدني، والأكاديميين، ووسائط الإعلام والأطراف المعنية القطاعية. كما شكلت هذه اللجنة فرقة عاملة مكلّفة بصياغة قانون شامل بشأن الرقابة البرلمانية وفقاً للقانون الخاص بالوكالة الذي يتطلب المواءمة بين الممارسات الرقابية الديمقراطية لسلطات البوسنة والهرسك وبين تلك المُطبَّقة في الدول الأعضاء في كلٍّ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعموماً، فقد استمر وجود اتجاه إيجابي نحو ترسيخ رقابة ديمقراطية على القطاع.

حادي عشر - البعثة العسكرية للاتحاد الأُوروبي في البوسنة والهرسك

٦٩ - واصلت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي توفير قوة عسكرية قوامها ٢ ٠٠٠ فرد واحتفظت بالقدرة على جلب قوات احتياطية من الخارج. ولا يزال مقر قيادة البعثة ومُقومات قدرتها على إنفاذ السلام يتمركز في منطقة سراييفو، بيد أن فرق الاتصال والمراقبة تتواجد في جميع أنحاء البلد. ويوفر التواجد الميداني لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التطمينات الهامة التي لا يزال السكان عموماً يشعرون بأنها ضرورية. ونظراً للبيئة السياسية الصعبة، فقد ظل احتفاظ البعثة بالقدرة على نشر قوات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في مهلة قصيرة أمرا هاما. كما واصلت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي العمل بصورة وثيقة مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم مهام عسكرية إضافية إلى السلطات المحلية.

٧٠ - وتواصل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور رئيسي في المساهمة في تهيئة بيئة سالمة وآمنة، تُساهم بدورها، في مساعدة مكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى على وفاء كلٍ منها بولايتها. وبهذه الطريقة تواصل القوة العمل بوصفها عاملاً هاماً للاستقرار في البوسنة والهرسك في وقت يتجه فيه الوضع السياسي نحو التدهور. وفي حين كان الاتحاد الأوروبي يُخطط لإرسال بعثة غير تنفيذية لبناء القدرات وللتدريب قوامها نحو ٢٠٠ من الأفراد العسكريين، فإن تمديد الولاية التنفيذية الراهنة للقوة وتشكيلها الحالي سيظل أمراً هاماً في المدى القريب، وعلى أقل تقدير حتى مرور ثلاثة أشهر على الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب، يصبح تمديد الولاية التنفيذية للقوة بتشكيلها الحالي أمراً هاماً.

٧١ - وبصفتي ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي، فقد واصلت تقديم المشورة والدعم السياسيين لبعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ثاني عشر – عودة اللاجئين والمشردين

٧٢ – لا يزال هناك ٠٠٠ ١٢٠ شخص مُسجلين باعتبارهم مشردين، يعيش أكثر من ٠٠٠ ٢ منهم في مراكز جماعية مُزرية. ورغم هذا، فقد قامت الجهات السياسية الفاعلة مرة أخرى بتسييس مسألة عودة اللاجئين وكذلك التنفيذ الكامل للمُرفق السابع من اتفاق السلام. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، رفض مندوبو الصرب في مجلس الشعوب بالبوسنة والهرسك الاستراتيجية المُنقحة لتنفيذ المُرفق السابع لاتفاق السلام، رغم موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب عليها في وقت سابق. وقد أُعيد مشروع الاستراتيجية إلى وزارة حقوق الإنسان واللاجئين لتنقيحه. ويعتبر مكتبي أن مشروع الاستراتيجية يوفر أساساً متيناً لحلِّ مشاكل التشرد في البوسنة والهرسك بالتشجيع على العودة الدائمة، وتلبية احتياجات أولئك الذين ما زالوا يعيشون في مراكز جماعية، وكذلك بالنظر في احتياجات أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يريدون العودة إلى ديارهم الأصلية. ويتعين اعتماد الاستراتيجية بأقصى سرعة. ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوكالة الدولية الرائدة في هذا القطاع، وسوف يواصل مكتبي دعم جهودها لكفالة التنفيذ الكامل للمُرفق السابع.

ثالث عشر – موستار

٧٣ – بعد مرور أكثر من عام على الانتخابات، لم يتم انتخاب عمدة جديد لمدينة موستار بعد وفشلت الأحزاب حتى في التفاوض بجدية. وفي تموز/يوليه، الذي عمت فيه المدينة إضرابات وحالات توقف عن العمل على نطاق واسع، لم يكن أمامي من خيار سوى أن أُصدر قراراً بتمويل مؤقت. وقد انقضى سريان القرار في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لعدم اتخاذ إجراءات من جانب الأحزاب فإن مدينة موستار لا تزال بدون عُمدة وبدون ميزانية. وفي هذه الحالة، لم يكن لدي خيار آخر سوى إصدار قرار في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، يُجبر مجلس مدينة موستار على عقد جلسة للمجلس في غضون ٣٠ يوماً من أجل انتخاب عُمدة بالاقتراع السري، الأمر المنصوص عليه بالفعل في النظام الأساسي للمدينة.

العنف المتعلق بكرة القدم يؤجج التوترات العرقية

٧٤ – في ٤ تشرين الأول/أُكتوبر قُتل أحد مشجعي الفريق الزائر من سراييفو، ويُدعى فيدران بولييتش، رميا بالرصاص في بلدة سيروكي بريينغ في الهرسك. كما جُرح ٦٤ مدنياً و٢٩ من ضباط الشرطة. وسرعان ما أخذ هذا الحادث طابعاً عرقياً، حيث تبادلت الجهات

السياسية الفاعلة من الكروات والبُشناق الادعاءات والادعاءات المضادة بشأن المسؤول عن الحادث. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أجري عدد من الاعتقالات فيما يتصل بجريمة القتل. كما تم احتجاز واستجواب عدد من ضباط الشرطة.

رابع عشر – مقاطعة برتشكو

٧٥ – إن اعتماد التعديل الأول لدستور البوسنة والهرسك، الذي كفل لمقاطعة برتشكو اللجوء إلى المحكمة الدستورية للدولة، والبداية الواعدة لحكومة تحالف جميع الأحزاب بالمقاطعة، قد مكّنا المشرف على المقاطعة من إبلاغ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه أن مؤسسات المقاطعة تعمل بكفاءة يبدو أنها دائمة وأنه، نتيجة لذلك، قد يكون في وضع يمكنه من أن يوصي بحلول الخريف بإنهاء نظام الإشراف، بشرط أن يوفي الكيانان والدولة بالتزاماتها المتبقية بموجب قرارات التحكيم وأن توافق محكمة التحكيم على ذلك.

٧٦ – وأيد المجلس التوجيهي بالإجماع خطة المشرف، ولكنه أعرب عن الأسف لأن الكيانين والدولة قد فشلا حتى الآن في تسوية المسائل المتبقية المحددة في بيانهما الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٩ المتعلق بمقاطعة برتشكو. وعلما بأن تلك المسائل – ألا وهي تسوية الديون المتبادلة بين الكيانين، وإمكانية سكان المقاطعة على اختيار جنسية أحد الكيانين، أو إعلانها أو تغييرها، والإدماج القانوني للمقاطعة في الإطار التنظيمي لسوق كهرباء البوسنة والهرسك، وحقها في حصة من الأموال المتأتية من خلافة يوغوسلافيا السابقة – ناجمة إما مباشرة عن قرار تحكيمي نهائي لعام ١٩٩٩ أو عن اتفاقات رسمية موقعة مع الكيانين في خريف عام ٢٠٠٠. ولذلك دعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام سلطات الكيانين والدولة إلى تسوية المسائل المعلقة في موعد لا يتجاوز ١٥ أيلول/سبتمبر توقعا لتمكنه من اتخاذ قرار في تشرين الثاني/نوفمبر بإنهاء نظام الإشراف.

٧٧ – ونظرا للطابع العالي التقنية لهذه المسائل، فإن مكتبي وموظفي مكتب المشرف قد سعوا إلى مساعدة السلطات المحلية بإعداد مشروع تعديلات للتشريعات ذات الصلة بالدولة، والكيانين والمقاطعة، الذي قمت بإحالته على النحو الواجب إلى رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي وزراء الكيانين، ورئيس بلدية برتشكو في تموز/يوليه، طالبا إليهم إبداء تعليقاتهم عليه، وآملاً في إحالة التعديلات بعد ذلك إلى الهيئة التشريعية لكل منهما. وكان المشرف وأنا على استعداد لقبول تمديد الموعد النهائي المحدد وهو ١٥ أيلول/سبتمبر إذا كان هناك أي جهد جاد مبذول لتسوية هذه المسائل بحلول ذلك الموعد. ولكن مع غياب هذه

الجهود، وبعد انقضاء تسعة أعوام من دون أن تتخذ السلطات المحلية المعنية أي إجراء، لجأت إلى سلطاتي التنفيذية لسن التشريع اللازم في ١٨ أيلول/سبتمبر.

٧٨ - وفي هذه المرحلة، فإن كل المطلوب من الدولة والكيانين نشر القرارات في الجرائد الرسمية لكل منها، ومن ثم جعلها نافذة. علما بأن هذا سيمكن المشرف من (أ) إخطار محكمة التحكيم بأن الكيانين يمتثلان الآن بالتزاماتهما بموجب قرار التحكيم النهائي، مما سيسمح للمحكمة بإنهاء ولايتها و (ب) توصية مجلس تنفيذ السلام بإنهاء نظام الإشراف بحلول نهاية العام. وعلى الرغم من أن الدولة، والاتحاد ومقاطعة برتشكو قد امتثلت على النحو الواجب لقراراتي، فإن حكومة جمهورية صربسكا وجمعيتها رفضتا علنا هذه القرارات بحجة أن الممثل السامي ليس لديه أية سلطة بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام تخوله فرض تشريع. وعلاوة على ذلك، فإن خطة حكومة جمهورية صربسكا لتصفية شركة **Elektroprijenos** المشار إليها في الفقرة ٥٢ أعلاه، والتي من شأنها أن تفرض جمهورية صربسكا سلطتها بصورة غير مشروعة على نقل الكهرباء في مقاطعة برتشكو، تمثّل انتهاكا خطيرا لقرار التحكيم النهائي، الذي يحظر على أي من الكيانين ممارسة أية سلطة في أراضي المقاطعة.

٧٩ - ونتيجة لعدم وفاء جمهورية صربسكا بالتزاماتها المتبقية بموجب قرار التحكيم النهائي ومحاولة فرض سلطتها في مقاطعة برتشكو، فإن المشرف على مقاطعة برتشكو يعتبر نفسه حاليا في وضع لا يمكنه من التوصية بغلق مكتبه، وقام الآن بتعليق جميع الترتيبات المتعلقة بذلك، ويحتفظ لنفسه بالحق في إحالة عدم الامتثال الخطير من جانب جمهورية صربسكا إلى محكمة التحكيم.

خامس عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٨٠ - ظلت العلاقات بين البوسنة والهرسك وجيرانها المباشرين، الجبل الأسود، وصربيا وكرواتيا مستقرة نسبيا. بيد أن رئيس وزراء جمهورية صربسكا ميلوراد دوديتش واصل الدخول من حين لآخر في مهاترات مع الرئيس الكرواتي ستيبي ميستش. أما رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك زيليكو كومسيتش والعضو حارث سيلاديزيتش فيبدو أنهما يستمتعان بالاعتراض على بيانات أو اجراءات، رئيس صربيا بوريس تاديتش، على الرغم من أن الأخير كان متسقا في الإعراب عن دعمه العلني لسيادة البوسنة والهرسك، وسلامة أراضيها وللمنظور الأوروبي لها. وكثيرا ما يشتكي عضوا مجلس الرئاسة، والسياسيون من غير الصرب ووسائط الإعلام الاتحادية أيضا من المظاهر الأخرى للعلاقات الخاصة الموازية، المنصوص عليها في اتفاق دايتون، لجمهورية صربسكا مع صربيا.

٨١ - غير أن هذة الحجج، وقضايا الحدود الصغيرة المعلقة، لا تغير من حقيقة أن كرواتيا وصربيا لا تزالان أهم شركاء البوسنة والهرسك التجاريين. علما بأن التهديد المحتمل لتلك العلاقة التجارية - ولالتزامات البوسنة والهرسك بموجب اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا - المتمثل في اعتماد المجلس البرلماني لقانون الحماية الجمركية في حزيران/يونيه - قد جرى تفاديه في أواخر أيلول/سبتمبر، عندما حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية ذلك القانون. وفي غضون ذلك، جرى تأجيل الخلاف مع كرواتيا بشأن تشييدها جسرا يربط بين البر الرئيسي وشبه جزيرة بيليساك الذي يمكن أن يعوق وصول البوسنة والهرسك إلى البحر، وذلك عندما اضطرت زغرب، لأسباب مالية، إلى وقف تشييد الجسر خلال الصيف.

٨٢ - وكما سلفت الإشارة في الفقرة ٣٧ أعلاه، فقد تمثلت أخطر ضربة وجهت للعلاقات الجيدة مع صربيا في إدانة محكمة في بلغراد في أواخر أيلول/سبتمبر إيليا يوريسيتش، رئيس بلدية توزلا السابق والحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما لدوره في هجوم شُن في أيار/مايو ١٩٩٢ على رتل من جيش يوغوسلافيا الشعبي كان ينسحب من المدينة. وتبرز هذه الحالة الاضطرابات المستمرة بين جمهوريات يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بالولاية القضائية لكل منها في ملاحقة قضايا جرائم الحرب.

سادس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٨٣ - واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تعمل بالتنسيق مع موظفي العاملين في مكتب الممثل السامي وبصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، القيام بدعم عملية إصلاح الشرطة ، ولا سيما بالعمل على تنفيذ القانون الجديد، وتشجيع مواءمة القوانين الحالية، فضلا عن تقديم الدعم لمكافحة الجريمة المنظمة والمساعدة على تنسيق الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الكبرى. وقد واصلت بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، إسداء المشورة السياسية وتقديم الدعم إلى بعثة الشرطة.

سابع عشر - عدم منح شهادات الأهلية لضباط الشرطة

٨٤ - ظلت جمهورية صربسكا الولاية القضائية الوحيدة في البوسنة والهرسك التي فشلت في تنفيذ الأحكام الواردة في الرسالة المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن الأشخاص الذين رفضت قوة الشرطة الدولية منحهم شهادة الأهلية.

ثامن عشر – تطوير وسائط الإعلام

٨٥ – واصل إصلاح نظام البث الإذاعي العام التقدم ببطء شديد. ونظرا للافتقار إلى الدعم السياسي لإقامة نظام موحد، فقد ظل التعاون بين محطات البث الإذاعي العام الثلاث متسما بالضعف. ولم يُنفذ حتى الآن الكثير من عناصر القانون المتعلق بالبث الإذاعي العام على مستوى الدولة، والذي اعتمد قبل أربعة أعوام. كما أن نظام مجلس البث الإذاعي العام – الذي شُكل أخيرا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ – لم يعتمد بعد نظاما أساسيا أو سجلا لهيئة البث الإذاعي العام (المسؤولة عن تنسيق أنشطة المحطات الإذاعية الثلاث).

٨٦ – ولا تزال وكالة تنظيم الاتصالات، المسؤولة عن تنظيم قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائط الإعلام الإلكترونية، في وضع صعب نتيجة للوقف المستمر للتعيينات في عضوية مجلسها ولمديرها العام على حد سواء. ومن الأمور البارزة التشاحن والتدخل على الصعيدين الحزبي والسياسي، مما أدى إلى أن يكون لدى الوكالة مدير بالإنابة لأكثر من عامين. وفي أيلول/سبتمبر رفض مجلس النواب في البوسنة والهرسك قائمة المرشحين الجدد لعضوية مجلس الوكالة. ويعني هذا أن مجلس الوزراء يتعين عليه إعداد وتقديم قائمة جديدة بمرشحين في الوقت الذي يستمر فيه المجلس المنتهية ولايته في تصريف مهامه بشكل مؤقت. وقد كان لحالات التأخير هذه في التعيينات تأثير سلبي بالفعل على أداء الوكالة لمهامها، ولا سيما أن عددا من القرارات التي أعدها قد قام مجلس الوزراء بتعليقها.

تاسع عشر – الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٨٧ – واصلت، بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، تعزيز العمليات السياسية، والمبادرات والمناسبات الرامية إلى توسيع نطاق الحوار وتعميقه بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي وتعزيز الدعم المحلي النشط لاندماج البلد في الاتحاد الأوروبي. وقد عقدت بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية عددا من اجتماعات برامج الاتحاد الأوروبي التنسيقية مع سلطات البوسنة والهرسك المعنية للمساعدة في الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد اكتملت في صيف عام ٢٠٠٩ المرحلة الثانية لبرنامج الاتحاد الأوروبي للتوعية الموجه إلى البرلمانيين، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين فضلا عن الشباب. وقد عُقدت سبعة اجتماعات لعنصر البرنامج الأساسي، ”البرلمان من أجل أوروبا“. وشرع موظفو مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في إجراء حوار مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم لها بهدف تشجيع أنشطتها الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كذلك عملوا على كفالة تغطية إعلامية أكثر استنارة للمسائل والتطورات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وأخيرا، فإن الموقع الشبكي

(إدل برأيك يا بوسنة) يواصل العمل بمثابة أداة مفيدة لتعزيز النقاش مع مواطني البوسنة والهرسك وفيما بينهم.

عشرون – مستقبل مكتب الممثل السامي

٨٨ – اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام على مستوى المديرين السياسيين مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، لاستعراض الحالة في البوسنة والهرسك. وأعرب المجلس التوجيهي عن قلقه إزاء التطورات السياسية الأخيرة في البوسنة والهرسك، وليس أقلها شأنا اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الاستنتاجات في ١٤ أيار/مايو[٥]. وأعرب المجلس التوجيهي أيضا عن قلقه وخيبة أمله إزاء عدم إحراز تقدم بشأن برنامج "٥+٢" للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، منذ اجتماعه السابق في آذار/مارس ٢٠٠٩. وحدد بدقة المسائل التي لم تنفذ بعد. وأوضح المجلس التوجيهي أنه، وإلى حين قيام السلطات المحلية بتنفيذ هذا البرنامج تنفيذا كاملا، سيظل مكتب الممثل السامي موجودا للاضطلاع بولايته بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، وكفالة الاحترام التام لاتفاق السلام. وسيُعقد الاجتماع القادم لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

حادي وعشرون – الجدول الزمني لتقديم التقارير

٨٩ – التزاما بمقترحات سلفي بتقديم تقارير منتظمة تُحال إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم تقريري النظامي الثاني. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن مده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم المعلومات المستكملة الإضافية خطياً.

---

(٥) لم ينضم وفد الاتحاد الروسي إلى بقية أعضاء المجلس التوجيهي في هذه الفقرة من بيان المجلس التوجيهي.